961 مليون دينار فائض ميزان المدفوعات بالربع الثاني

حقق الحساب الجاري للكويت فائضا بالربع الثاني من العام الحالي بـ 2,87 مليار دينار، مقابل فائض بـ 1,8 مليار دينار خلال الربع السابق محققا نموا بـ 55,2٪ بحسب بيان بنك الكويت المركزي أمس. وارتفع فائض الميزان السلعي لـ 3,8 مليارات دينار، فيما انخفض العجز في حساب الخدمات بما قيمته 219,3 مليون دينار وبنسبة 10,0٪ ليصل إلى 1,97 مليار دينار مقارنة بعجز 2,18 مليار دينار خلال الربع السابق. ونتيجة لذلك سجل ميزان المدفوعات فائضا بلغت قيمته نحو 961 مليون دينار، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 467 مليون دينار خلال الربع السابق.

61٪ لديهم توقعات إيجابية باستطلاع أجرته مجموعة أوكسفورد بيزنس غروب

الرؤساء التنفيذيون بالكويت الأقل ثقة في الإصلاح الاقتصادي.. خليجياً

محمود عيسى

أظهر احدث استطلاعات مجموعة أوكسفورد بيزنس غروب لآراء الرؤساء التنفيذيين حول الإصلاح الاقتصادي في الكويت، ان 61٪ من المستجيبين لديهم توقعات إيجابية أو إيجابية للغاية لظروف العمل خلال الاشهر الـ12 القادمة، مقابل 25٪ منهم غير مبالين أو لا يعرفون، فيما كان 13٪ منهم سلبيين أو سلبيين للغاية.

واشارت المجموعة الى ان المثير للاهتمام أن نسبة الردود الإيجابية أو الإيجابية جدا كانت أقل مما كانت عليه في معظم الاستطلاعات التي أجريت في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وأكدت أوكسفورد بيزنس أن هذا الأمر يحظى بالاهتمام بشكل خاص، حيث إن مجتمع الأعمال الكويتي، بل والمجتمع على نطاق أوسع، لديه مواقف أكثر حرية في التعبير عن رأيه.

وذهب التقرير إلى وجود حاجة ملحة لمجتمع الأعمال إلى الثقة، ليس فقط في البنية التحتية الكويتية، ولكن أيضا في الأطر التنظيمية، وهي في الغالب بحاجة إلى الإصلاح، علاوة على ذلك، يجب تقبل العملية البرلمانية وعدم اعتبارها عائقا امام التقدم على أي من الجبهات.

الالتزام بالرفاه وضرورة القرارات المؤلمة

ان طبيعة الدولة الكويتية تقوم على الرفاه الاجتماعي، ومعارضة الإصلاحات في مجالات مثل تخفيض الدعم والضرائب ومنها ضريبة القيمة المضافة على سبيل المثال - وقد قوبلت هذه بمعارضة شديدة، وتزايدت معها اعباء الدعم الهائل لنحو 1،4 مليون نسمة من المواطنين.

ولكن اذا اما أريد تطبيق بنود خطة التنمية الاقتصادية وتنفيذ توصيات الهيئات الدولية مثل البنك الدولي، فانه لا مناص من تطبيق بعض الاصلاحات المؤلمة على المدى القصير، والتي ستكون مطلوبة عاجلا او آجلا.

ويؤكد ذلك اعتماد القوى العاملة الوطنية على القطاع العام فيما يعمل في القطاع الخاص فقط حوالي 21٪ من المواطنين، وبالتالي فان زيادة هذه النسبة مبدأ رئيسي لخطط الإصلاح الاقتصادي، خصوصا ان القطاع الخاص يعتمد بشكل كبير على العمالة المستوردة، فيما يتمتع المواطنون بمزايا العمل في القطاع العام، ناهيك عن ان أكثر من 60٪ من الكويتيين هم دون سن الثلاثين، ما يخلق عبئا كبيرا على الدولة لايجاد الفرص الوظيفية لهذا الانفجار الشبابي.

ارتفاع النفط يجعل طريق الإصلاح.. "زلق"

وقالت المجموعة البريطانية للاعلام والنشر في تحليل بقلم رئيس التحرير لمنطقة الشرق الاوسط اوليفر كورنوك ان هناك شحا في عرض النفط أدى لارتفاع الاسعار وان شح المعروض يرجع إلى أسباب ليس أقلها المشاكل السياسية في فنزويلا وقرب دخول العقوبات المفروضة على إيران حيز التنفيذ في نوفمبر المقبل.

وقد ترافق ذلك مع تصعيد لغة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتقلب العلاقات المستمر بين دول الخليج وإيران على نحو يؤكد اتجاه أسعار النفط نحو الارتفاع.

وكل هذا يعني ان الايرادات النفطية للدول المصدرة ومنها الكويت آخذة في الارتفاع. وهذا في حد ذاته أمر جيد، لكنه يكشف أنه خلال السنوات الأربع الماضية فقط، وعندما وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، صار التوجه لمعالجة بعض أصعب قضايا الإصلاح الاقتصادي، رغم سنوات من الحديث عن تنويع مصادر الاقتصاد إلا ان ذلك لم يتم تطبيقه على أرض الواقع.

وقال الكاتب ان الكويت شأنها شأن دول الخليج الاخرى لديها خطة التنمية الوطنية كويت جديدة 2035 وتدعو هذه الخطة إلى تحويل الدولة إلى مركز للتجارة والخدمات، من خلال اقامة منطقة اقتصادية في الأجزاء الشمالية من الخليج العربي.

المشروعات التنموية أيضا للأجيال المقبلة

ويعتبر تعزيز دور القطاع الخاص عنصرا أساسيا في تحقيق هذه الرؤية. ويعني ازدهار الكويت أنها كانت بصورة تقليدية مصدرا صافيا للاستثمار، وهو ما ادى إلى أن تصبح هيئة الاستثمار الكويتية واحدة من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، حيث يقال إن لديها ما يقرب من 600 مليار دولار من الأصول المدارة.

ومن المهام الرئيسية للهيئة العمل كصندوق للاجيال المقبلة، وقد حققت على هذا الصعيد نجاحا كبيرا، ولكن كما أظهرت التقلبات الأخيرة في أسعار النفط، فإن الاستدامة تبقى العامل الاهم. وهو ما يتوجب أن توجه الهيئة جزءا من استثماراتها للداخل الكويتي.

وبينما تنشط الكويت لاستقطاب المزيد من الاستثمار الى الداخل، فإن تركيزها أقل على توفير التمويل في الداخل، رغم أن هذا أمر مهم، وأكثر من ذلك قدرة الاستثمارات على التلاؤم مع الاهداف الرئيسية للخطة التنموية الحكومية، وتتجلى الاهمية بشكل حاسم في تحفيز القطاع الخاص وخلق فرص العمل للمواطنين.

ورغم التزام السلطات باستثمار 100 مليار دولار في البنية التحتية فقد كان ذلك غالبا مصدرا للإحباط بالنسبة للشركات في ظل القيود المفروضة على تطوير الأراضي والروتين والمعوقات البرلمانية، وهي عوامل تضافرت لتعطل العديد من المشاريع.

مجتمع الأعمال بحاجة للثقة في الإطار التنظيمي وليس البنية التحتية فقط

ضرورة مراجعة إستراتيجية الصندوق السيادي وتوجيه استثماراته للمشروعات التنموية

الإصلاحات الاقتصادية مؤلمة ولكنها ضرورية آجلاً أو عاجلاً

مصادر حكومية لـ "الأنباء": أسواق الشرق الأوسط تواجه صعوبات مالية واضطررنا إلى تصفية بعض استثماراتنا

الصندوق السيادي الكويتي يخفض استثماراته بالمنطقة

محمود فاروق

قالت مصادر حكومية لـ «الأنباء» إن الهيئة العامة للاستثمار (الصندوق السيادي الكويتي) قررت تغيير استراتيجيتها بشأن الاستثمار وضخ أموال في منطقة الشرق الاوسط حاليا، وذلك على اثر مواجهة العديد من الاستثمارات بالمنطقة صعوبات مالية أفضت إلى تصفية بعضها، الأمر الذي دعا الصندوق السيادي إلى تغيير بوصلته في الوقت الراهن نحو أوروبا بشكل خاص وتعزيز تواجدها في الأسواق الأميركية.

وأوضحت المصادر أن الصندوق السيادي يركز على منطقة اوروبا في الوقت الحالي من خلال ذراعه الاستثمارية في بريطانيا «رن هاوس» التي حققت نجاحات عديدة مؤخرا التي كان آخرها إبرام اتفاق لشراء شركة خطوط أنابيب النفط والغاز ببحر الشمال للعمليات الوسيطة مقابل نحو 1,3 مليار جنيه استرليني (1,7 مليار دولار) من أركلايت كابيتال.

صفقات أوروبية

ذكرت المصادر أن وحدة «رن هاوس» الذراع الاستثمارية للصندوق تجري حاليا مفاوضات لإبرام صفقات بالقطاع الاستثماري والنفطي بمنطقة أوروبا، وهو ما يوضح وجود فرص استثمارية يعمل الصندوق السيادي على اقتناصها حاليا.

ويرأس «رن هاوس» التي تتخذ من لندن مقرا لها حكيم قيطوني وهو مصرفي سابق عمل في بنك أوف أميركا ميريل لينش في لندن ونيويورك. وتم الإعلان في 17 سبتمبر الماضي عن استحواذ الصندوق السيادي الكويتي على شركة بحر الشمال للعمليات الوسيطة التي تعمل في مجال الغاز الطبيعي ببحر الشمال في بريطانيا، حيث تغلب الصندوق السيادي الكويتي على عروض من جيه بي مورجان وبلاكستون وشركة الاستثمار المباشر كيه كيه آر. ويصنف معهد صناديق الثروة السيادية هيئة الاستثمار الكويتية بأنه رابع أكبر صندوق ثروة سيادي بحجم يبلغ 592 مليار دولار وتسبقه في الترتيب صناديق النرويج والصين والإمارات.

وتشمل الاستثمارات الأخرى للصندوق في بريطانيا حصصا في أسوشيتد بريتش بورتس ومطار لندن سيتي وتيمز ووتر.

استثمارات أميركا

وحول حجم الاستثمارات الكويتية في أميركا وما إذا كان هناك توجه لتخفيضها على اثر التوترات السياسية، قالت المصادر ان سياسة استثمار الصندوق السيادي في أميركا لم تتغير، مستندا في ذلك إلى ان السوق الأميركي يحمل العديد من الفرص خاصة في القطاع العقاري والبنية التحتية التي تحمل عوائد جيدة، مؤكدا ان جميع استثمارات الصندوق السيادي المعرضة لأي مخاطر يتم تأمينها من خلال عقود التحوط وهو أمر معتاد ولا يوجد أي تخوف جراء الاستثمار حاليا في أميركا.

وبحسب تصريحات لمسؤولي الصندوق السيادي الكويت سابقا، فإن الكويت وسعت استثماراتها في السنوات الثلاث الأخيرة في البنى التحتية في وجهات استثمارية مختلفة على غرار بريطانيا وإسبانيا واستراليا، إذ بلغ حجم الاستثمار هناك نحو 3 مليارات دولار في مشاريع وقطاعات مختلفة متعلقة بالبنى التحتية كالموانئ والمطارات.

وتتوزع أصول الهيئة العامة للاستثمار بين 45٪ أسهما و20ـ25٪ سندات والعقار نحو 10٪، في حين أن حصة الاستثمارات البديلة تبلغ 15٪.

وبحسب بيانات حكومية صادرة بنهاية العام الماضي فإن خريطة استثمارات الصندوق السيادي الكويتي عالميا تظهر استثمار ما نسبته 55٪ من إجمالي استثمارات الصندوق في الولايات المتحدة الأميركية بما يقارب 300 مليار دولار.

وتظهر البيانات أن استثمارات الصندوق السيادي الكويتي زادت في الولايات المتحدة الأميركية بأكثر من 600٪ خلال السنوات العشر الأخيرة، وذلك ضمن خطة استراتيجية تستهدف زيادة حجم الاستثمارات هناك بالتزامن مع التقارير العالمية التي تؤكد نمو الاقتصاد الأميركي وقيادته للاقتصاد العالمي خلال السنوات المقبلة. وتوضح البيانات ان استثمارات الصندوق السيادي في أميركا متنوعة بين الأسهم والسندات وخاصة سندات الخزانة الأميركية، اضافة الى العقارات وتزداد الاستثمارات بالقطاع التكنولوجي بشكل واضح حيث عزز الصندوق السيادي تواجده بالقطاع من خلال مساهمتها في كبرى الشركات التكنولوجية خلال الآونة الأخيرة.

تجدر الاشارة إلى ان الصندوق السيادي الكويتي حقق صافي أرباح بقيمة 24,07 مليار دينار (ما يعادل 79,5 مليار دولار) عن استثمار احتياطيات الدولة، ممثلة في أصول الصندوق السيادي الكويتي خلال السنوات الثلاث من العام المالي 2015/2014 وحتى العام المالي 2017/2016. وبذلك يصل متوسط صافي الربح السنوي لاستثمارات أصول الصندوق السيادي الكويتي خلال السنوات الثلاث الماضية إلى 26,5 مليار دولار بعائد سنوي 4,5٪ على أساس تقديرات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني لأصول الصندوق السيادي بقيمة 590 مليار دولار.

زيادة الاستثمارات المباشرة بأوروبا عن طريق الذراع الاستثمارية "رن هاوس"

صفقات ناجحة في قطاع الطاقة آخرها الاستحواذ على "بحر الشمال" للعمليات الوسيطة

اتجاه لتعزيز التواجد بالسوق الأميركي

"الوطنية العقارية" تبيع مجمع "دسمان" بـ 24,75 مليون

طارق عرابي

أفصحت الشركة الوطنية العقارية أمس عن قيامها بتوقيع عقد ابتدائي لبيع مجمع دسمان التابع لشركة محاصصة دسمان والواقع في مدينة الكويت على مساحة إجمالية تبلغ 4,197 متراً مربعا بقيمة 24,750 مليون دينار، مؤكدة أنه لن يترتب أي أثر على المركز المالي للشركة في الوقت الحالي، على أن يتم الافصاح عن أي مستجدات عن إتمام عملية البيع.

وعلمت «الأنباء» أن الدخل الشهر للمجمع يبلغ 127 ألف دينار، ما يعني أن سعر المتر بموجب تلك الصفقة هو 5900 دينار تقريبا، وأن عائد الدخل هو 6٪، علما بأن المجمع قابل للتطوير لزيادة العائد.

المقيم العقاري عماد الفرج علق على الصفقة بقوله انها صفقة ضخمة من شأنها أن تعيد الثقة من جديد للسوق العقاري الكويتي وتبعث روح الأمل فيه بعد فترة طويلة من الركود، متوقعا أن يشهد السوق خلال المرحلة المقبلة المزيد من الانتعاش ما لم تشهد المنطقة الخليجية أي تصعيد سياسي أو أمني.

وأضاف أن سعر البيع يعتبر مناسبا جدا لكل من البائع والمشتري على حد سواء، ذلك ان العقار قابل للتطوير بحسب الدراسة لأعلى وأفضل استخدام، ذلك أنه في حال تم تطوير العقار أو هدمه وإعادة بنائه من جديد فإن العائد قد يرتفع ليتراوح بين 7 و7,25٪ وهي نسبة جيدة بالنسبة للعقار التجاري في الوقت الراهن.

"هيرميس" تتوقع 278 مليون دينار أرباح "الوطني"

مصطفى صالح

توقعت أبحاث هيرميس تحقيق بنك الكويت الوطني أرباحا تصل إلى 278 مليون دينار خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بنمو سنوي يقارب 17٪ مقارنة بـ 238 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي.

كما توقعت هيرميس نمو أرباح الوطني في الربع الثالث (فترة 3 أشهر) بنسبة كبيرة تصل إلى 25٪ سنويا بتحقيق أرباح تصل إلى 92 مليون دينار وهي نفس قيمة أرباح الربع الثاني

وبالنسبة لبنك برقان توقعت هيرميس أن تنمو أرباح البنك في التسعة أشهر الأولى بـ 31٪ لتصل الى 70,5 مليون دينار مقارنة بـ 54 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وفيما يخص الربع الثالث لبنك برقان، توقع البنك ان تصل أرباحه إلى 20 مليون دينار بنمو سنوي تصل نسبته الى 33٪، ولكن بتراجع ربع سنوي بالنسبة نفسها مقارنة بتحقيق البنك 30 مليون دينار في الربع الثاني أوصى التقرير بشراء سهم بنك الكويت الوطني والحياد على سهم بنك برقان.